

وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية

قرار وزارى رقم ٢٠٣ لسنة ٢٠١٩

بتاريخ ٢٠١٩/٢/١٩

باعتتماد تعديل المخطط العام لمشروع أراضى مدينة الخمائل

بمساحة ١٢٣٨,٧ فدان الواقعة على الحد الشرقى

لكردون مدينة ٦ أكتوبر الصادر

بشأنها القرار الجمهورى رقم ٣٩٧ لسنة ١٩٩١

بتخصيصها لوزارة الداخلية والمملوكة

لجهاز مشروعات أراضى وزارة الداخلية

لإقامة مشروع سكنى والمعتمد المخطط العام

المعدل لها بالقرار الوزارى رقم ٢٠٩ لسنة ٢٠١٨

وزير الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية

ورئيس مجلس إدارة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ فى شأن إنشاء المجتمعات

العمرانية الجديدة ؛

وعلى قانون البناء الصادر بالقانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨ لسنة ٢٠٠٦ بتشكيل مجلس إدارة هيئة

المجمعات العمرانية الجديدة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٩ لسنة ٢٠١٨ بتشكيل مجلس الوزراء وتعديلاته ؛

وعلى القرار الجمهورى رقم (٣٩٧) بتاريخ ١٩٩١/٩/٢٢ بتخصيص أرض

مدينة الخمائل من أراضى مدينة ٦ أكتوبر (والصادر بشأنها القرار الجمهورى رقم ٥٠٤

لسنة ١٩٧٩) لوزارة الداخلية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم (٢٣٢) بتاريخ ٢٠٠٩/٦/٧ بشأن اعتماد القواعد

والاشتراطات البنائية المؤقتة لمناطق المخططات التفصيلية بالمدن والمجمعات العمرانية

الجديدة وفقاً لأحكام قانون البناء رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ولائحته التنفيذية ؛

وعلى عقد الاتفاق المبرم بتاريخ ٢٦/٧/٢٠٠٥ بين كل من هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة (طرف أول) وصندوق مشروعات أراضي وزارة الداخلية (صاد) (طرف ثان) وذلك فيما يخص تصميم وإنشاء وتنفيذ خطوط تغذية بالمياه لمدينة الخمانل وذلك رغبة من الجهاز التنفيذي لمشروعات أراضي وزارة الداخلية (صاد) فى توصيل المياه المرشحة إلى مشروع مدينة الخمانل بمدينة ٦ أكتوبر على أن يتحمل الصندوق (الطرف الثانى) كافة الأعباء المالية وطبقاً للقواعد المنظمة ، وذلك طبقاً لما ورد بتمهيد الاتفاق المنوه عنه ؛

وعلى المخطط العام المعدل والمعتمد برقم (٥٩٧٢) بتاريخ ١٤/٦/٢٠١٠ تقطعة الأرض المخصصة لمدينة الخمانل الواقعة على حد الكردون الشرقى لمدينة ٦ أكتوبر بمساحة إجمالية ١٢٣٨,٧ فدان ؛

وعلى قرار اللجنة الرئيسية للتخطيط والمشروعات بالهيئة بتاريخ ١٣/١١/٢٠١٤ - محضر رقم ١٩ - بالجلسة رقم ٣ لشهر نوفمبر لسنة ٢٠١٤ بالموافقة على الطلب المقدم من السيد اللواء المدير التنفيذى لصندوق مشروعات أراضي وزارة الداخلية لتعميم الاشتراطات البنائية لمناطق الخدمات المطبقة بهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة لجميع مراحل مشروع الخمانل بمدينة ٦ أكتوبر أسوة بما اتبع بالمخطط العام المعتمد للمرحلة الثالثة (ب) بذات المشروع مع استثناء منطقة الخدمات المركزية الغربية بارتفاع (أرضى + دور) فقط للمباني الخدمية بالمشاريع الاستثمارية طبقاً للمخطط العام المعد لكامل المشروع فى ٢٥/٢/٢٠١٠ ، وذلك طبقاً لاشتراطات هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بالقرار الوزارى رقم ٢٣٢ لسنة ٢٠٠٩ ، وبما لا يتعارض مع قيود الارتفاع المحددة لهيئة عمليات القوات المسلحة وفقاً للبروتوكول الموقع بين الهيئة والصندوق وذلك بما لا يتعدى مقننات المياه المصرح بها للمشروع طبقاً للبروتوكول الموقع فى ٢٦/٧/٢٠٠٧ بين الهيئة والصندوق (المنوه عنه بعاليه) ، وفى حالة تأثر زيادة الدور الإضافى للخدمات على معدلات استهلاك المياه يتم العرض على اللجنة المختصة للمرافق لدراسة الأعباء المترتبة نتيجة زيادة الدور ؛

وعلى القرار الوزارى رقم (٢٠٩) بتاريخ ١٨/٣/٢٠١٨ بشأن اعتماد المخطط العام المعدل لأرض مدينة الخمانل بمساحة إجمالية تقدر بـ (١٢٣٨,٧) فدان وكذا اعتماد المخطط التفصيلى للمرحلة الثانية من المشروع ؛

وعلى كتاب المدير التنفيذى للجهاز التنفيذى لمشروعات الأراضى (صاد) التابع لوزارة الداخلية الوارد برقم (٤١٩٠٣٥) بتاريخ ٢٠١٨/١١/٨ والمرفق به لوحة بمقترح لتعديل جزء من المنطقة المركزية بالمرحلة الثالثة (أ + ب) ؛

وعلى كتاب المدير التنفيذى للجهاز التنفيذى لمشروعات الأراضى (صاد) التابع لوزارة الداخلية الوارد برقم (٤٧٣١) بتاريخ ٢٠١٩/١/١٣ مرفقاً به عدد (٧) نسخ من المخطط العام المعدل لأرض مدينة الخمائل ؛

وعلى كتاب جهاز مدينة ٦ أكتوبر رقم (٣٢٢٦) بتاريخ ٢٠١٩/١/٢٨ بشأن المشروع عاليه ومرفق به عدد ٦ لوحات بعد المراجعة والتوقيع ؛

وعلى ما يفيد سداد المصاريف الإدارية المستحقة بتاريخ ٢٠١٩/٢/١٢ نظير تعديل استعمال جزء من المنطقة المركزية بالمرحلة الثالثة (أ - ب) بالمخطط العام المعدل لأرض مدينة الخمائل ؛

وعلى التعهدات المقدمة من جهاز مشروعات وزارة الداخلية بالآتى : تقويض بالتوقيع على الشروط المرفقة - تعهد بأنه لم يتم البيع أو التصرف فى الوحدات / الأراضى محل التعديل - تعهد بأن كافة التعديلات لا تتعارض مع العقود المبرمة مع السادة الملاك - تعهد منطقة الخدمات ؛

وعلى التعديلات على المخطط العام المقدمة من جهاز مشروعات وزارة الداخلية بتعديل جزء من المنطقة المركزية بالمرحلة الثالثة (أ - ب) بالمخطط العام المعدل من خدمات مركزية لإسكان متوسط ؛

وعلى الموافقة الفنية لقطاع التخطيط والمشروعات بهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة وجهاز مدينة ٦ أكتوبر بعد مراجعة المستندات والرسومات المقدمة من جهاز مشروعات وزارة الداخلية باعتماد تعديل المخطط العام لمشروع أراضى مدينة الخمائل وذلك بالأرض الواقعة على الحد الشرقى لكردون مدينة ٦ أكتوبر لإقامة مشروع سكنى والصادر بشأنها القرار الجمهورى رقم ٣٩٧ لسنة ١٩٩١ بتخصيصها لوزارة الداخلية والمتضمنة أن التعديلات على المخطط التفصيلى كالاتى : (تغيير نشاط جزء من منطقة الخدمات إلى أراضى سكنية وتقسيمها فى إطار المخطط العام المعدل المعتمد وفى ضوء النسب والاشتراطات المسموح بها للمشروع ، تعديل فى تخطيط بعض الخدمات الاستثمارية) ، وفقاً الأحكام قانون البناء الصادر بالقانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ولائحته التنفيذية والقرار الوزارى رقم ٢٣٢ لسنة ٢٠٠٩ ؛

وعلى مذكرة السيدة المهندسة نائب رئيس الهيئة لقطاع التخطيط والمشروعات بتاريخ ٢٠١٩/٢/١٤ والمنتهية بطلب استصدار القرار الوزارى المعروف ؛

قـــرر:

مادة ١ - يعتمد تعديل المخطط العام لقطعة أرض بمساحة إجمالية ١٢٣٨,٧ فدان بما يعادل ٢٥٢٠٢٥٤٠م^٢ (فقط خمسة ملايين ومائتان واثنان ألف وخمسمائة وأربعون مترًا مربعًا لا غير) (الصادر بشأنها القرار الجمهورى رقم ٣٩٧ لسنة ١٩٩١ بتخصيصها لوزارة الداخلية) ، والصادر باعتماد المخطط المعدل لها القرار الوزارى رقم ٢٠٩ لسنة ٢٠١٨ وذلك بالأرض الواقعة على الحد الشرقى لكرتون مدينة ٦ أكتوبر والمملوكة لجهاز مشروعات وزارة الداخلية لإقامة مشروع سكنى ، وذلك طبقاً للحدود الموضحة على الخريطة المرفقة بهذا القرار والتي تعتبر جميعها مكتملة له .

مادة ٢ - يلتزم جهاز مشروعات وزارة الداخلية بالإقرار المقدم بعدم تعارض التعديلات محل القرار مع كافة بنود العقود المبرمة بينه وبين مالكي / قاطنى الوحدات فى المشروع وفى حالة ثبوت خلاف ذلك تعتبر التعديلات ملغية وكان لم تكن .

مادة ٣ - يلتزم الجهاز بالتعهد الموقع منه بأنه لم يتم البيع أو التصرف فى الوحدات أو الأراضى محل التعديل ، وفى حالة ثبوت خلاف ذلك يلغى القرار الوزارى ويعتبر كأن لم يكن ، ويحق للهيئة اتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة فى هذا الشأن .

مادة ٤ - يلتزم الجهاز بالتعهد الموقع منه بأن منطقة الخدمات بالمشروع لخدمة قاطنى المشروع فقط ، وفى حالة الترخيم من الخارج يتم إعادة تسعير منطقة الخدمات بواسطة اللجان المختصة بالهيئة .

مادة ٥ - يلتزم الجهاز بالاشتراطات البنائية المعمول بها كحد أقصى وبشروط عدم تجاوز قيود الارتفاع المسموح بها من قبل وزارة الدفاع .

مادة ٦ - يلتزم الجهاز بتقديم الرسومات التنفيذية والمواصفات الفنية لأعمال شبكات المرافق في إطار المخطط المقدم والمساحة الواردة بالقرار لدراستها واعتمادها من الهيئة قبل البدء في التنفيذ على أن يتم الالتزام بتنفيذ كامل مبانى المشروع ، وفي حالة الإخلال بهذا الالتزام تتخذ الإجراءات القانونية .

مادة ٧ - يلتزم الجهاز بموافاة جهاز المدينة المختص بالمستندات اللازمة لاستخراج التراخيص اللازمة طبقاً لأحكام قانون البناء الصادر بالقانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ولائحته التنفيذية .

مادة ٨ - يلتزم الجهاز بتنفيذ المشروع على المساحة المتعاقد عليها الواردة بالمادة (١) من هذا القرار وذلك بعد استخراج التراخيص الواردة بالمادة (٧) من هذا القرار ووفقاً للشروط المرفقة .

مادة ٩ - يلتزم الجهاز بسداد أى مستحقات مالية نتيجة زيادة مقننات المرافق عن المصرح به وذلك طبقاً للبروتوكول الموقع بين جهاز مشروعات وزارة الداخلية وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة ووفقاً لما تحدده اللجان المختصة بالهيئة .

مادة ١٠ - يلتزم الجهاز بتوفير أماكن انتظار للسيارات طبقاً للشروط المرفقة بالقرار ووفقاً للكود المصرى للجراجات .

مادة ١١ - يُنشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويُعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره ، وعلى جميع الجهات المختصة تنفيذه كل فيما يخصه .

وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية

أ.د. مهندس/ عاصم عبد الحميد الجزار

الشروط المرفقة بالقرار الوزارى

لاعتقاد تعديل المخطط العام لمشروع أراضى مدينة الخمانل

بمساحة إجمالية تقدر بـ ١٢٣٨,٧ فدان

الصادر بشأنها القرار الجمهورى رقم ٣٩٧ لسنة ١٩٩١

بتخصيصها لوزارة الداخلية

والواقعة على حد الكردون الشرقى لمدينة ٦ أكتوبر

مساحة المشروع :

إجمالى مساحة قطعة الأرض المخصصة للمشروع ١٢٣٨,٧ فدان أى ما يعادل

٢٥٢٠٢٥٤٠ م^٢.

مكونات المشروع :

١- تبلغ المساحة المخصصة للاستعمال السكنى (إسكان فاخر - إسكان متوسط -

إسكان فوق المتوسط) ٢٢٤٣٦٧١٤ م^٢ ، بما يعادل ٥٨٠,١٧ فدان وتمثل نسبة

(٤٦,٨٥%) من إجمالى مساحة أرض المشروع .

٢- تبلغ المساحة المخصصة لأراضى الخدمات الداخلية (خدمات مراكز

المجاورات وخدمات مراكز الأحياء السكنية) ٢٤٢٠٠٠٠ م^٢ ، بما يعادل ١٠٠ فدان

وتمثل نسبة (٨,٠٧%) من إجمالى مساحة أرض المشروع .

٣- تبلغ المساحة المخصصة لأراضى الخدمات المركزية الإقليمية (خدمات

استثمارية وخدمات دينية وأندية رياضية واجتماعية) ٥٦٨٣٨٦ م^٢ ، بما يعادل

١٣٥,٣٣ فدان وتمثل نسبة (١٠,٩٢%) من إجمالى مساحة أرض المشروع .

٤- تبلغ المساحة المخصصة للمناطق الخضراء والمرافق وحرم خط الكهرباء

والطرق الإقليمية ٨٦٩٣٥٨ م^٢ ، بما يعادل ٢٠٦,٩٩ فدان وتمثل نسبة (١٦,٧١%)

من إجمالى مساحة أرض المشروع .

٥- تبلغ المساحة المخصصة للطرق الرئيسية ٩٠٨٠٨٢ م^٢ ، بما يعادل ٢١٦,٢١ فدان

وتمثل نسبة (١٧,٤٥%) من إجمالى مساحة أرض المشروع .

الاشتراطات البنائية :

أولاً - الاشتراطات البنائية لأراضى الإسكان :

- المساحة المخصصة للإسكان لا تزيد على (٥٠%) من إجمالى مساحة المشروع .
- النسبة البنائية (F.P) لا تزيد على (٤٠%) من مساحة قطعة الأرض للفيلات المنفصلة ، و(٤٥%) بالنسبة للفيلات المتصلة والشبه متصلة ، و(٥٠%) بالنسبة للعمارات .
- أقصى ارتفاع للعمارات السكنية (أرضى + ٣ أدوار) والفيلات (المنفصلة والمتصلة والشبه متصلة) أرضى + دور أول وبما لا يتعارض مع قيود الارتفاع المقررة من القوات المسلحة بالمنطقة .
- الردود للفيلات بأنواعها : أمامى ٣ أمتار ، خلفى ٤ أمتار ، جانبي ٣ أمتار - وبالنسبة للعمارات : ٤م من جميع الجهات .
- يسمح بعمل بدروم يستغل كأماكن انتظار سيارات ومخازن غير تجارية فقط بدون مسئولية جهاز المدينة بتوصيل المرافق له .
- يسمح بعمل مرافق الخدمات بدور السطح على مساحة (٢٥%) من مسطح الدور الأرضى بالفيلات السكنية ، بما لا يشكل فى مجموعها وحدة سكنية وطبقاً للمادة (١٠٤) من اللائحة التنفيذية لقانون البناء الصادر برقم (١١٩) لسنة ٢٠٠٨
- يتم توفير أماكن انتظار سيارات بواقع سيارة / وحدة سكنية كحد أدنى ، وبما لا يتعارض مع الكود المصرى للجراجات .
- ألا تزيد أطوال البلوكات المخصصة للاستعمال السكنى (قطع أراضى) على ٢٥٠م مقيسة من محور البلوك وفى حالة زيادة طول البلوك على ٢٥٠م يتم عمل ممر بعرض لا يقل عن (٤م) وتكون المسافة من محور الممر ونهاية البلوك لا تزيد على ١٥٠م وطبقاً لقانون البناء الصادر برقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ولائحته التنفيذية .

المسافة بين البلوكات لا تقل عن ٦م كحد أدنى .

يتم الالتزام بما ورد بالتقرير العمراني المرفق بالمخطط المعتمد بتاريخ ٢٠٠٢/١١/١٦ والتي سبق الموافقة عليها من حيث عدد السكان والكثافات السكانية لنوعيات الإسكان (إسكان فاخر ٤٥ شخصًا / فدان - إسكان فوق متوسط ٨٠ شخصًا / فدان - إسكان متوسط ١٠٠ شخص / فدان) بإجمالي كثافة عامة على مستوى كامل المشروع تقدر بـ ٤٥ شخصًا / فدان .

ثانياً - الاشتراطات البنائية لأراضي الخدمات :

نسبة الأراضي المخصصة للخدمات الداخلية (خدمات مراكز المجاورات وخدمات مراكز الأحياء السكنية) ما بين (٨-١٢٪) من إجمالي مساحة المشروع .
نسبة الأراضي المخصصة للخدمات المركزية الإقليمية لا تزيد على (١٥٪) من إجمالي مساحة المشروع .

يسمح بإقامة غرف خدمات بالسطح لا تزيد مساحتها على (١٠٪) من المساحة المبنية بالدور الأرضي وبارتفاع لا يزيد على (٢,٨٠م) وتستغل هذه المساحة لعمل (خدمات المبنى - غرف ماكينات المصاعد - لوحات كهربائية ... إلخ) وتتضمن هذه المساحة مساحة بئر السلم .

يتم توفير أماكن انتظار سيارات بمعدل (٢ سيارة / ٢٥٠م^٢) مبانٍ مغلقة بالبدروم أو سطحيًا بمنطقة الخدمات وبما لا يتعارض مع الكود المصري للجراجات .
يسمح بإقامة بدروم يستخدم بالأنشطة المصرح بها (انتظار سيارات - مخازن غير تجارية - أعمال كهروميكانيكال) بدون مسئولية جهاز المدينة بتوصيل المرافق له ، مع الالتزام بمراعاة اشتراطات الدفاع المدني أولاً .

يتم الالتزام بقرار اللجنة الرئيسية للتخطيط والمشروعات بالهيئة - محضر رقم ١٩ - بالجلسة رقم ٣ لشهر نوفمبر لسنة ٢٠١٤ - بالموافقة على الطلب المقدم من السيد اللواء المدير التنفيذى لصندوق مشروعات أراضى وزارة الداخلية لتعميم الاشتراطات البنائية لمناطق الخدمات المطبقة بهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة لجميع مراحل مشروع الخمائل بمدينة ٦ أكتوبر أسوة بما تتبع بالمخطط العام المعتمد للمرحلة الثالثة (ب) بذات المشروع مع استثناء منطقة الخدمات المركزية الغربية بارتفاع (أرضى + دور) فقط للمباني الخدمية بالمشاريع الاستثمارية طبقاً للمخطط العام المعد لكامل المشروع فى ٢٥/٢/٢٠١٠ ، وذلك طبقاً لاشتراطات هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بالقرار الوزارى رقم ٢٣٢ لسنة ٢٠٠٩ ، وبما لا يتعارض مع قيود الارتفاع المحددة لهيئة عمليات القوات المسلحة وفقاً للبروتوكول الموقع بين الهيئة والصندوق وذلك بما لا يتعدى مقننات المياه المصرح بها للمشروع طبقاً للبروتوكول الموقع فى ٢٦/٧/٢٠٠٧ بين الهيئة والصندوق (المنوه عنه بعاليه) ، وفى حالة تأثير زيادة الدور الإضافى للخدمات على معدلات استهلاك المياه يتم العرض على اللجنة المختصة للمرافق لدراسة الأعباء المترتبة نتيجة زيادة الدور .

مفوض عن جهاز مشروعات

أراضى وزارة الداخلية

عميد / (إمضاء)

الاشتراطات العامة

- ١- يبلغ أقصى ارتفاع للعمارات السكنية (أرضى + ٣ أدوار) والفيلات (المنفصلة والمتصلة والشبه متصلة) أرضى + دور ، وبما لا يتعارض مع قيود الارتفاع المقررة من القوات المسلحة بالمنطقة .
- ٢- يلتزم جهاز مشروعات أراضي وزارة الداخلية بسداد أى مستحقات مالية قد يتطلبها نتيجة زيادة مقننات المرافق عن المصرح به طبقاً للبروتوكول الموقع بين جهاز مشروعات أراضي وزارة الداخلية وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة طبقاً لما تحدده اللجان المختصة بالهيئة .
- ٣- يتم الالتزام بما ورد بالتقرير العمراني المرفق بالمخطط المعتمد بتاريخ ٢٠٠٢/١١/١٦ والتي سبق الموافقة عليها من حيث عدد السكان والكثافات السكانية لنوعيات الإسكان (إسكان فاخر ٤٥ شخصاً / فدان - إسكان فوق متوسط ٨٠ شخصاً / فدان - إسكان متوسط ١٠٠ شخص / فدان) بإجمالي كثافة عامة على مستوى كامل المشروع تقدر بـ ٤٥ شخصاً / فدان .
- ٤- دور البدروم يسمح بإقامته بدون مسئولية جهاز المدينة بتوصيل المرافق له ويستغل بالأنشطة المصرح بها فقط .
- ٥- لا يجوز إقامة أية منشآت في مناطق الردود .
- ٦- مرافق الخدمات بدور السطح : هي الملحقات التي بنيت أعلى سطح البناء مثل آبار السلاكم والخزانات والغرف الخدمية التي لا تكون في مجموعها وحدة سكنية بل تكون تابعة في استعمالها لباقي وحدات البناء المقفلة المصرح بها على أن لا تزيد في مجموعها على (٢٥%) من مسطح الدور الأرضي للفيلات السكنية ، ووفقاً لاشتراطات الهيئة ، والمادة (١٠٤) من اللائحة التنفيذية لقانون البناء الصادر بالقانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما .
- ٧- يتولى جهاز مشروعات أراضي وزارة الداخلية على نفقته الخاصة تصميم وتنفيذ شبكات المرافق الداخلية من (مياه وصرف صحي وري وكهرباء وتليفونات وغاز) وتوصيلها بالمباني وذلك طبقاً للرسومات المعتمدة من الهيئة مع ربط الشبكات الداخلية بالشبكة الرئيسية ، هذا ومن المعلوم أنه يتم تحديد المقننات المطلوبة من (مياه - صرف صحي - كهرباء - تليفونات) طبقاً للقواعد المعمول بها بالهيئة وأن تقوم الجمعية بتشغيل وصيانة المرافق الداخلية بكافة أنواعها لحين تسليمها إلى الجهات المعنية .

- ٨- يتولى جهاز مشروعات أراضي وزارة الداخلية على نفقته الخاصة تنسيق الموقع من ممرات وشبكة الري وأعمدة الإنارة الداخلية لممرات المشاة وتنفيذ البردورات والأرصفة والتبليطات والزراعة والتشجير والأعمال الصناعية والتكسيات وخلافه .
- ٩- تتولى الجمعية على نفقتها الخاصة تنفيذ الطرق الداخلية ورصفها طبقاً للرسومات والمواصفات المعتمدة من الهيئة مع ربط الطرق الداخلية بالطرق الرئيسية .
- ١٠- يلتزم جهاز مشروعات أراضي وزارة الداخلية بالسماح لمهندسى الجهاز بمتابعة التنفيذ وإجراء التفتيش الفنى للاشتراطات البنائية والترخيص الصادر للمباني وكذا التفتيش الفنى واعتماد العينات الخاصة بشبكات المرافق وفقاً للمواصفات والرسومات المقدمة من الجمعية والمعتمدة من الهيئة وجهاز المدينة .
- ١١- يلتزم جهاز مشروعات أراضي وزارة الداخلية باعتماد رسومات ومواصفات أعمال الكهرباء من شركة توزيع الكهرباء .
- ١٢- يتولى جهاز مشروعات أراضي وزارة الداخلية على نفقته الخاصة صيانة الأعمال الموضحة فى الفقرات (٧، ٨، ٩) .
- ١٣- يلتزم جهاز مشروعات أراضي وزارة الداخلية بقيود الارتفاع المفروضة من قبل وزارة الدفاع وبما لا يتجاوز الاشتراطات البنائية المعمول بها بهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة .
- ١٤- يتم الالتزام بتوفير مواقف انتظار سيارات بواقع سيارة/وحدة سكنية كحد أدنى بالمناطق المخصصة للإسكان أما بالنسبة للخدمات يتم توفير أماكن انتظار سيارات بمعدل (٢ سيارة / ٢٥٠م^٢) مبانٍ مغلقة وبما لا يتعارض مع الكود المصرى للجراجات للإسكان والخدمات .
- ١٥- يلتزم جهاز مشروعات أراضي وزارة الداخلية بالقانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما .

طرف أول

(إمضاء)

طرف ثانٍ

مفوض عن جهاز مشروعات

أراضي وزارة الداخلية

عميد/ (إمضاء)

